اتجاهات السياسة المصرية والعودة إلى الصف العربي عام ١٩٨٩ دراسة تاريخية

م.م أحمد قيس جاسم

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى

ahamed.k.jasem@gmail.com

الملخص:

شهدت السياسة الخارجية المصرية في أواخر عهد الرئيس محمد أنور السادات عزلة دولية عربية وانقطاع العلاقات المصرية مع دول الصف العربي، إلا أنه مع تولي الرئيس محمد حسني مبارك شهدت السنوات التسع الأولى من حكمه، أي ما بين ١٩٨١-١٩٨٩ عودة مصر إلى الصف العربي شيئاً فشيئاً، وذلك يعود لعوامل أهمها، السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس مبارك في انهاء حالة العداء مع الدول العربية، الأمر الذي ساعد في عودة مصر بنحو سريع رسمياً ي عام ١٩٨٩ في إطار مؤتمر جامعة الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المصرية، محمد أنور السادات، محمد حسني مبارك، الصف العربي، جامعة الدول العربية

Abstract

Egyptian foreign policy in the late era of President Muhammad Anwar Sadat witnessed Arab international isolation and the interruption of Egyptian relations with the Arab countries, however, with the assumption of President Mohamed Hosni Mubarak The first nine years of his rule, i.e. between 1981-1989, witnessed the return of Egypt to the Arab ranks gradually, due to the most important factors, the foreign policy pursued by President Mubarak in ending the state of hostility with Arab countries, which helped in the rapid return of Egypt officially in 1989 in the framework of the Arab League conference.

Keywords: Egyptian politics, Muhammad Anwar al-Sadat, Muhammad Hosni Mubarak, the Arab class, the League of Arab States

المقدمة

تضافرت عوامل عدة في إبعاد مصر عن الصف العربي في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، وتمثلت بالزيارة الشهيرة التي قتم بها الرئيس السادات إلى القدس في عام ١٩٧٧ وإلقاء خطابه في الكنيست الصهيوني متبعاً بذلك سياسة انهاء الصراع العربي – الصهيوني، فحققت سياسته أهداف كل من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، بينما يرى الصف العربي ذلك هو خيانة لفلسطين بوجه خاص، والعرب بنحو عام، الأمر الذي أدى إلى امتعاض العرب وشجب السياسة المصرية التي قام بها الرئيس السادات، ومما زاد الأمر سوءاً قيام السادات بعقد اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٧٨، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر عن الصف العربي، فبقيت منعزلة عربياً حتى تسنم الرئيس محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) حكم مصر، وفي اثناء حكمه، أي في عام ١٩٨٩، بفضل اتجاهات سياسته الخارجية التي اتصفت بالتقارب من الصف العربي، ومن هنا تأتي أهمية البحث في بيان اتجاهات السياسة المصرية في العشر سنوات الأولى من حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وما آلت إليه السياسة المصرية لعودة مصر إلى الصف العربي، فضلاً عن النتائج والآثار التي برزت بعد عودة مصر إلى الصف العربي عام ١٩٨٩.

أعتمد الباحث على منهج البحث التاريخي والمنهج الوصفي السردي للأحداث التاريخية، وقسم البحث على مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث، اختص المبحث الأول بدراسة التطورات السياسية التي أدت إلى إبعاد مصر عن الصف العربي حتى عام ١٩٨٠، وتناول المبحث الثاني دور الرئيس محمد حسني مبارك في إعادة مصر إلى الصف العربي ١٩٨١-١٩٨٩، وتطرق المبحث الثالث إلى نتائج عودة مصر إلى الصف العربي.

المبحث الأول

التطورات السياسية التي أدت إلى إبعاد مصر عن الصف العربي حتى عام ١٩٨٠

يعد الصراع العربي – الصهيوني وتطوراته من أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، وكانت مصر من أولى الدول العربية التي وقفت ضد التوسعات الصهيونية في المنطقة، إذ دخلت في المدة ما بين (١٩٤٨-١٩٧٣) في أربع حروب مع الكيان الصهيوني، فكانت طرفاً

رئيساً في تلك الحروب ضمن الجبهة العربية، إلا أنه مع تسنم الرئيس محمد أنور السادات الحكم في مصر عام ١٩٧٠ فإنه أخذ بالتفكير في عقد اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، وكان دخوله الحرب عام ١٩٧٣ من أجل تحريك عملية السلام(الكيلاني، ١٩٩٨، ص٦٣).

لقد برزت بواكير التوجه نحو السلام كإحدى نتائج حرب عام ١٩٧٣، فبدأت المفاوضات بين مصر والكيان الصهيوني لتسوية الصراع بينهما، والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية (فك الاشتباك) في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٤، تلى ذلك التوقيع على اتفاقية (فك الاشتباك الثاني) في الأول من أيلول عام ١٩٧٥ (الأصفر، ٢٠١١، ص٩٩) (المجدوب، ١٩٩٣، ص٨٠-٨٨)، فكانت نتائج ذلك استرداد مصر للسيادة على قناة السويس، وجزء من الأراضي في شبه جزيرة سيناء، وجزء من مرتفعات الجولان السورية بما فيها مدينة القنيطرة وعودتها للسيادة السورية، كما أنها مهدت الطريق للسلام بين مصر والكيان الصهيوني (عرابي، ٢٠١٥، ص٢٩٣).

إزاء ذلك، انتهج الرئيس المصري محمد أنور السادات قارات فردية في إدارة سياسة مصر الخارجية، فقد شكلت زيارته إلى القدس في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٧ حدثاً مهماً في داخل مصر وخارجها، وذلك لما سعى إليه من عقد معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، إذ كان لديه اعتقاد راسخ بضرورة وجود تسوية شاملة للصراع العربي – الصهيوني، وأن عملية السلام ستساعد في إشاعة الأمن والمودة في المنطقة (السادات، ٢٠٠٩، ص١١-١٢)، فاتجه إلى الكنيست الصهيوني وألقى خطاباً مطولاً في العشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، مشيراً إلى جهوده لتحقيق السلام بين الطرفين بقوله: "**أنني التمس العذر لكل من اذهله القرار، أو تشكك في سلامة النوايا وراء اعلان القرار، فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأولى في قضية الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد إلى الذهاب إلى أرض الخصم، ونحن لا نزال في حالة حرب، بل نحن جميعاً لا نزال نعاني من آثار أربع حروب قاسية خلال ثلاثين سنة ... ولكنني أصارحكم القول بكل صدق أنني اتخذت القرار بعد تفكير طويل، ... لكي اجنب شعبي المصري العربي، وكل الشعب العربي، ويلات حروب أخرى محطمة مدمرة لا يعلم مداها إلا الله ...**" (السادات، ١٩٧٨، ص٤٦٦).

نتج عن تلك الزيارة مواقف متباينة للدول العربية بين المؤيد والمتحفظ والرافض لها، فكانت كل من المغرب عمان، والسودان، واليمن الشمالي والصومال مؤيداً لتلك الزيارة، بينما كانت كل من السعودية والأردن ولبنان وتونس والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة

من المتحفظين لتلك الزيارة، في حين كانت كل من العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية من الرافضين للزيارة، فأطلق على المجموعة الأخيرة اسم (جبهة الصمود والتحدي) (كامل، ١٩٨٧، ٦٢؛ المجدوب، ١٩٩٣، ص١٠٩)، فعقدت أول مؤتمر لها في طرابلس في المدة ما بين الثاني والخامس من كانون الأول عام ١٩٧٧ فقرروا إدانة زيارة الرئيس السادات للكنيست الصهيوني وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، وحرمانها من اجتماعات جامعة الدول العربية، فضلاً عن تشكيل جبهة موحدة لمواجهة الكيان الصهيوني (الزبيدي، ٢٠١٨، ص١١٦).

وفي السياق نفسه، عندما حاولت مصر عقد مؤتمر مينا هاوس في أواخر كانون الأول من العام نفسه ووجهت الدعوة لدول جبهة الصمود والتحدي المتمثلة بالعراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فلم تلبي تلك الدول تلك الدعوة ورفضتها، فلم يحضر المؤتمر سوى ممثلين عن مصر والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، مما يفسر عدم قناعة الدول العربية الرافضة لزيارة السادات بجدوى المؤتمر، وعدم جدوى الحوار أو التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني، لاسيما أن ميزان القوى لصالحها، وأن أية تسوية أو اتفاقية مع الكيان الصهيوني يعني الاستسلام ومزيداً من التمزق للصف العربي، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر عربياً(كامل، ١٩٨٧، ٦٢؛ المجدوب، ١٩٩٣، ص١٠٩).

ومما زاد الأمر سوءً في إبعاد مصر عن الصف العربي محاولة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تحريك عملية السلام بين مصر والكيان الصهيوني عندما وجه دعوة لكل من الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن إلى عقد مؤتمر قمة ثلاثية تحت إشرافه في كامب ديفيد في ولاية ميرلاند الأمريكية (حماد، ٢٠٠٤، ص٨١) (كامل، ١٩٨٧، ص١٠٩)، فانعقد المؤتمر خلال المدة ما بين الخامس والسابع عشر من أيلول عام ١٩٧٨، نتج عنها التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي أدت إلى انهاء الصراع بين مصر والكيان الصهيوني (محمود، ٢٠٠٧، ص٢٢٢)، الأمر الذي أدى إلى إثارة ردود فعل معارضة في داخل مصر وخارجها، إذ وقفت جميع الدول العربية ضد الاتفاقية ما عدا عمان التي قامت بتأييدها، بينما عقدت دول جبهة الصمود والتحدي –العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية– مؤتمرها للدورة الثالثة في دمشق في المدة ما بين العشرين والثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٧٨، والذي انتهى برفض الاتفاقية وادانة توقيعها من قبل مصر، إذ وعدوها بالاتفاقيات الاستسلامية، وغير الشرعية، والباطلة، لتفريطها بالحق العربي والفلسطيني(عبد الرزاق، ٢٠١٣، ص١٩٨–٢٠٠).

وفضلاً عن الرفض العربي لاتفاقية كامب ديفيد، عمد العراق إلى عقد مؤتمر القمة التاسعة للجامعة العربية في بغداد ما بين الثاني والخامس من تشرين الثاني عام ١٩٧٨، فحضرته جميع الدول العربية ما عدا مصر، إذ قرر المؤتمرون رفض اتفاقية كامب ديفيد جملة وتفصيلا، وتعليق عضوية مصر في جامعية الدول العربية ومقاطعتها وإيقاف المساعدات المالية لمصر، وعدم توقيع أية اتفاقية للصلح مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن نقل مقر جامعة الدول العربية من مقرها الدائم في مصر إلى تونس(حماد، ٢٠٠٤، ص٨١-٨٢).

إزاء ذلك لم تقف مصر عند هذا الحد، بل وقع مع الكيان الصهيوني معاهدة السلام في السادس والعشرين من آذار عام ١٩٧٩ وبدعوة من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أيضاً، فلم تقف الدول العربية تجاهها مكتوفة الأيدي، بل اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في مدينة بغداد بعد توقيع المعاهدة بيوم واحد، أي في يوم السابع والعشرين من آذار من العام نفسه، وقرروا سحب سفراء الدول العربية من مصر، وحظر تقديم المساعدات الاقتصادية إلى مصر، ومنع تزويدها بالنفط العربي، وتطبيق قوانين المقاطعة العربية على المؤسسات والشركات والفراد المصريين الذين يتعاملون مع الكيان الصهيوني (البرناوي، ١٩٩٩، ص٣٠٦-٣٠٧)، فضلاً عن تجميد عضوية مصر في المؤتمر الإسلامي الذي عقده وزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة فاس المغربية في الثامن من أيار من العام نفسه (سوليه، ٢٠١٥، ص٢٤١)، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل عندما عقد المؤتمر العاشر للقمة العربية في تونس ما بين العشرين والثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٩ كانت أهم قراراته التأكيد على رفض اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الصهيونية على اعتبارها تشكل خرقاً لحقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية، مما تمخض عنه قيام معظم الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر، وتراجع الدور الإقليمي المصري بوجه عام، وبذلك قطع خيط الأمل في عودة مصر إلى الصف العربي(حماد، ٢٠٠٤، ٨٥؛ الزبيدي، ٢٠١٨، ص١١٨).

المبحث الثاني

دور الرئيس محمد حسني مبارك في إعادة مصر إلى الصف العربي ١٩٨١-١٩٨٩

تسلم محمد حسني مبارك السلطة في مصر بعد اختيار الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٨١، فانتهج سياسة معتدلة ومتوازنة على الصعيدين العربي والدولي في محاولةً منه لكسر

قيود الصف العربي التي فرضتها سياسة سلفه السادات، وإعادة مصر إلى علاقاتها الطبيعية مع الدول العربية، إدراكاً منه، ومن صناع القرار في مصر (جليل، عبد الرزاق، ٢٠١٩، ص٢٩٥)، إذ واجهت السياسة الخارجية المصرية منذ توليه تحدياً كبيراً تمثل في محاولته استعادة مكانة مصر وعلاقاتها بدول الصف العربي، وكسر العزلة والجمود والمقاطعة التي فرضتها معظم الدول العربية على مصر بسبب سياسة سلفه محمد أنور السادات، فارتكزت محددات سياسته على انهاء الخلاف بين مصر والدول العربية والتصالح مع حكوماتها، والتعاون في مختلف المجالات والمستويات (محمود، ٢٠٠٧، ص٤)، فكانت أول خطوة قام بها الرئيس محمد حسني مبارك إيقاف الدعاية المضادة للدول العربية التي كانت تنتهجها سياسة السادات من خلال الإذاعة المصرية، فضلاً عن اتباع الرئيس مبارك سياسة عدم إطلاق أي كلمة ضد الدول العربية، ولو على سبيل الرد على الهجوم على مصر من جانب أي بلد عربي آخر، إلا أن سياسته لا تعني أن مصر ستتخلى عن اتفاقية كامب ديفيد، ولن تتراجع عنها، بل أنه أكد علة استعداد مصر لاستعادة أو قيام علاقات مع الدول العربية، ولكن ليس على حساب علاقاتها مع الكيان الصهيوني (محمود، ٢٠٠٧، ص٦-٧).

شكلت الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) أحدى العوامل التي ساعدت على عودة مصر إلى الصف العربي وكسر العزلة العربية لمصر، فمنذ اندلاع الحرب أعلنت مصر في آذار عام ١٩٨١ وقوفها إلى جانب العراق ومساندته في هذه الحرب، مدفوعةً بعوامل قومية واقتصادية، لاسيما وأن مصر لديها خزين كبير من الأسلحة السوفيتية ممكن أن تسد حاجة العراق الماسة للأسلحة والمعدات الحربية، وأنه استجابت لطلبات العراق العسكرية وتزويده بالأسلحة بقيمة (٢٤١) مليون دولار (محمود، ٢٠٠٧، ص١٥-١٦)، وإزاء ذلك، ففي أواخر عام ١٩٨١ أعلنت الحكومة المصرية عن استعدادها لتحسين علاقاتها مع الدول العربية كافة، ودعوتها العالم العربي إلى وقفة جادة لبلورة رؤية عربية جديدة لجمع الشمل العربي، والتأكيد على أن مصر لن تكون قاعدة للهجوم والعدوان ضد أي بلد عربي، وأن علاقاتها مع الكيان الصهيوني لا تعني أبداً اغلاق بوابة العالم العربي (عبيد، ٢٠١٧، ص٣١٣).

كانت منظمة التحرير الفلسطينية الوجهة الثانية في سياسة الرئيس محمد حسني مبارك عندما أكد في بداية عام ١٩٨٢ على أن مصر لم تقطع علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تتوقف حكومة مصر عن الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق مكتبها بالقاهرة، والأهم من ذلك سعي الرئيس مبارك بالدعوة لإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة في تموز عام ١٩٨٢، وإزاء ذلك طرأ تحسن كبير على العلاقات بين الجانبين، وتم إعادة العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية (محمود، ٢٠٠٧، ص٩-١٠)، كما شهد العام نفسه قيام

الأردن بتهنئة مصر على أثر انسحاب القوات الصهيونية من سيناء في الخامس والعشرين من العام نفسه تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد وإحلال السلام والمصالحة مع الكيان الصهيوني، فقد رحبت الحكومة الأردنية بذلك عندما بعث الملك حسين برسالة تهنئة إلى الرئيس مبارك بهذه المناسبة، فكانت هذه البرقية هي الأولى من نوعها على المستوى العربي التي يتلقاها الرئيس مبارك بعد عزل مصر عن الصف العربي، ثم تبع ذلك تبادل الزيارات بين الطرفين (الشمري، ٢٠١٧، ص٦٦٨)، وفي خطوة مماثلة تقاربت السياسة المصرية والسعودية عندما عبرت السعودية عن موقفها في إيجاد مناخ عربي يتقبل الأفكار السعودية والمصرية، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة لترسيخ ما تسعى إليه من تعزيز أفكارها في السلام والمصالحة مع الكيان الصهيوني (الأسطل، ٢٠١٦، ص٤٢)، كما شهد عام ١٩٨٢ زيارة الرئيس مبارك إلى المملكة العربية السعودية لتقديم العزاء بوفاة الملك خالد، فضلاً عن قيام الحكومة المصرية بإعفاء مواطني كلاً من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان والكويت والامارات وقطر والأردن وجيبوتي وموريتانيا من تأشيرة الدخول إلى مصر، وبناءً على تلك السياسة المصرية الايجابية المنفتحة تجاه دول الخليج العربي عندما أظهرت مصر في عام ١٩٧٦ رغبتها في استعادة علاقات التعاون الاقتصادي والمالي والعسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ شهدت ازداد التقارب المصري – العراقي بشكل كبير جداً من حيث التعاون والتنسيق وتبادل الزيارات والسفراء وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(العبود، ٢٠١١، ص٩-١٢) (محمود، ٢٠٠٧، ص١٧-٢١).

ولما عُقد مؤتمر القمة العربية في عمان عام ١٩٨٧ الذي أتاح الفرصة للرئيس المصري محمد حسني مبارك المشاركة فيه ولقائه بعدد كبير من ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية والإسلامية، لاسيما وأن المؤتمر عقد للتباحث في الحرب العراقية – الإيرانية، إذ عد الملوك والرؤساء العرب كافة أن أي عدوان على أي بلد عربي يعد عدواناً على جميع الدول العربية، وأن موقف مصر هو موقف الدول العربية ذاته، لذا أقر المؤتمر بعودة مصر إلى الصف العربي بعد العلاقات الطيبة التي انتهجتها سياسة الرئيس المصري محمد حسني مبارك مع الحكومات العربية، وتقديمها المساعدات العسكرية للعراق في صد العدوان الإيراني، ولذلك أكدت الدول العربية على ضرورة تغيير سياستها، والاستفادة من إمكانات مصر وسياستها في مواجهة الخطر الصهيوني، الأمر الذي استغلته حكومة الرئيس مبارك فقامت بدعوة الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٨٩ لزيارة القاهرة، فقام بتلبية تلك الدعوة وتوثقت العلاقات بين البلدين (بسيوني، ٢٠١٢، ص٩١) (الأسطل، ٢٠١٦، ٤٢).

أما بشأن إعادة مصر علاقاتها مع ليبيا، فقد كانت الأخيرة في موقف العداء الصريح لما واجهته كل من ليبيا ومصر من توتر مستمر في العلاقات بسبب مشكلات الحدود، وبالرغم من الوساطات التي قامت بها بعض الدول العربية كالسودان والإمارات واليمن لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، إلا أنها لم تحقق هدفها حتى انعقاد مؤتمر القمة العربية في المغرب عام ١٩٨٩ ولقاء الرئيس الليبي معمر القذافي بالرئيس المصري محمد حسني مبارك هناك، ولذي تمخض عنه فتح المجال الجوي المصري للطائرات الليبية بعد اغلاق استمر نحو تسع سنوات، وإلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، وتبادل الرئيسين الزيارات والوفود (عبيد، ٢٠١٧، ص٣١٥).

والجدير بالذكر أن الرئيسان السوري حافظ الأسد والمصري محمد حسني مبارك ألتقيا في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقد في عمان عام ١٩٨٧ بعد عشر سنوات من القطيعة، فكان اللقاء بمثابة فاتحة لبدء إعادة العلاقات بين البلدين، لاسيما وأن مصر استطاعت عزل سوريا لما تمثله من عقبة تجاه سياستها في العودة للصف العربي، وما قامت به سوريا من معارضة للدعم المصري للعراق اثناء الحرب العراقية – الإيرانية، إلا أن سرعان ما تبدل الموقف السوري، أعلن المؤتمرون العرب في قمة عمان عودة مصر للصف العربي، وبذلك سمحت تلك القمة للدول العربية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وكذاك عندما جرى تدويل الحرب والتصويت على قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) في العشرين من تموز عام ١٩٨٨ حول وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، فلم تكن سوريا قادرة على الاعتراض عليها، فقامت بإعادة علاقاتها مع مصر (الكحلوت، ٢٠١٢، ص٩١-٩٢).

وبعد أن نجحت مصر في عودة العلاقات الدبلوماسية مع البلدان العربية كخطوة أولى، جاءت الخطوة الثانية إعادة عضويتها في جامعة الدول العربية، وبالفعل هذا ما أكدت عليه القمة العربية التي عقدت في الجزائر عام ١٩٨٨ من حتمية عودة مصر إلى جامعة الدول العربية بعد ان استشعرت معظم الدول العربية وخاصة العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية مخاطر غياب مصر عن الساحة العربية (جليل، عبد الرزاق، ٢٠١٩، ص٢٩٩-٣٠٠)، وأخيراً تمت إعادة عضوية مصر في جامعة الدول العربية من خلال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب في المدة ما بين الثاني والعشرين والسادس والعشرين من أيار عام ١٩٨٩، إذ رحب المؤتمر في جلسته الافتتاحية بالوفد المصري برئاسة الرئيس المصري محمد حسني مبارك نفسه، وباستئناف مصر لعضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية، وفي جميع المنظمات والمؤسسات التابعة لها (الكحلوت، ٢٠١٢، ص٩٣).

إزاء ذلك عبر الرئيس المصري محمد حسني مبارك في كلمته في ختام القمة العربية الطارئة في المغرب يوم السادس والعشرين من أيار عام ١٩٨٩ عن سعادة الشعب المصري بعودة مصر إلى الصف العربي، ولم الشمل العربي بعد القطيعة، واعدها خطوة جيدة نحو بناء الكيان العربي الواحد، مؤكداً على تحقيق السلام والدفاع المشترك ، والتوافق في الآراء حول المبدأ وتطبيقاته العملية في الواقع العربي بغض النظر عن الخلاف التي قد تحدث، كما أكد على أهمية التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، وتعزيز التضامن العربي (جليل، عبد الرزاق، ٢٠١٩، ص٣٠٠).

المبحث الثالث

نتائج عودة مصر إلى الصف العربي

مثلت عودة مصر إلى الصف العربي أكبر نجاح للرئيس محمد حسني مبارك في سياسته الخارجية، إذ قامت تلك السياسة على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وتحسين علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي التي تدهورت في عهد السادات من جهة ثانية، وإعادة مصر إلى النظام السياسي العربي مع الاحتفاظ بمكاسب اتفاقية كامب ديفيد، وأكد ذلك الرئيس مبارك، بقوله: "**إن أي تقارب مصري – عربي لن يكون على حساب الاختيار المصري للسلام**" (الكحلوت، ٢٠١٢، ص٩٢)، فضلاً عن مشاركة مصر في مؤتمر القمة الإفريقية في عام ١٩٨٩ بعد انقطاع دام تسع سنوات، فعقد المؤتمر في تنزانيا، اختير الرئيس المصري محمد حسني مبارك رئيساً للمنظمة، وتمثلت الرؤية المصرية تجاه المنطقة الإفريقية في أن هناك أسس ثابتة تتمثل في أن أبناء كل بلد افريقي هم أصحاب الشأن والقرار، والمرجع الأول والأخير في اختيار السبيل المؤدي إلى الخروج من أزماتهم ونزاعاتهم، وتحقيق مصالحهم الوطنية (محمد، ١٩٩٤، ص١٨٢).

كما أدى عودة مصر إلى الصف العربي اتفاق وجهات النظر بين كل من العراق ومصر والأردن واليمن الشمالي على تأسيس حلف اقتصادي، لذا تم تشكيل مجلس التعاون العربي الذي ضم الدول المذكورة في السادس عشر من شباط عام ١٩٨٩، إلا أن حرب الخليج الثانية لم تتح لهذه الدول تحقيق الفوائد التي كانت تنتظرها، وانتهى الحلف بعد عام من تشكيله (علي، ٢٠١٧، ص٣٤٧).

أدركت مصر بعد عودتها إلى الصف العربي ضرورة إيجاد تسوية سلمية الصراع العربي – الصهيوني والقضية الفلسطينية بوساطة مؤتمر دولي يجمع الأطراف العربية والصهيونية تحت إشراف مجلس الأمن الدولي والدول الدائمة العضوية فيه، لذا دعت مصر الى تشكيل لجنة

تحضيرية مكونة من الدول الدائمة العضوية للتمهيد لذلك المؤتمر (سيف، ٢٠١٥، ص٦٧-٦٨)، فنجحت مصر بعد جهود كثيفة في التوصل الى فتح حوار مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، فقام الرئيس المصري محمد حسني مبارك بطرح خطته للسلام من عشر نقاط في حزيران عام ١٩٨٩ لتكون أساساً لعملية التفاوض للوصول الى سلام شامل، كما نصت الخطة على ضرورة إيجاد حل القضية الفلسطينية، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين، كما نصت على مبدأ الأرض مقابل السلام، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية الصهيونية (العبيدي، ٢٠٢٠، ص٣٧-٣٨).

ومن بين النتائج أيضاً عودة العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا، ففي الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٩٨٩ تم توقيع عدداً من الاتفاقيات الصناعية بين البلدين لتوفير الخبرة المصرية اللازمة لعدد من الشركات الصناعية الليبية، فضلاً عن توقيع عدد من الاتفاقيات التي تقضي بإقامة عدد من المشروعات الزراعية المشتركة، ومشاركة الشركات المصرية في عملية استصلاح الأراضي الزراعية داخل ليبيا، والتوسع في استخدام الخبرة الزراعية المصرية، وتطبيق الوسائل المتقدمة في المشروعات الزراعية الليبية، وتبادل الابحاث الزراعية بين البلدين، والاتفاق على إنشاء طريق بري جديد بين البلدين، وزيادة طاقة النقل البري بينهما بزيادة عدد الرحلات، والاعداد للدراسات الاقتصادية والفنية الخاصة بالخط الحديدي، فضلاً عن الاتفاق بتنسيق بين خطط التنمية بين البلدين، وتوفير الخبرة المصرية اللازمة لليبيا، والاتفاق على التعاون في مجال الخدمات البترولية والتنسيق في صناعة المنتجات البترولية والتبادل التجاري في البتروكيمياويات، وتوفير الخبراء والكوادر البترولية اللازمة لليبيا، وكذلك كوادر الكهرباء، كما أبدت ليبيا استعدادها للتوسع في إحلال العمالة المصرية محل العمالة الأجنبية (عبيد، ٢٠١٧، ص٣١٦-٣١٧).

الخاتمة:

من خلال البحث نستنتج الآتي:

١. تضافرت عوامل عدة في إبعاد مصر عن الصف العربي في عهد الرئيس المصري محمد أنور السادات في المدة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٠، وتمثلت تلك العوامل بزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وحتى توقيع المعاهدة المصرية – الصهيونية، والتي كان محورها متابعة مصر الاتصالات والمفاوضات مع الكيان الصهيوني على الرغم من معارضة بعض البلدان العربي، والتي أدت إلى عزلة مصر عن الصف العربي ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً.

٢. منذ تولي الرئيس محمد حسني مبارك السلطة في مصر عام ١٩٨١ أخذت العلاقات العربية – المصرية تعود إلى سابق عهدها شيئاً فشيئاً وبنسب متفاوتة.

٣. تمثل عودة مصر إلى الصف العربي أكبر نجاح للرئيس مبارك في إدارة سياسة مصر الخارجية، تمخض عنها الحصول على مكاسب عربية سياسياً واقتصادياً من جهة، والاحتفاظ بمكاسب اتفاقية كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية – الصهيونية من جهة ثانية، واتباع سياسة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحسين علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي من جهة ثالثة، واستئناف مصر دورها في المنظمة العربية والإقليمية والعالمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة التضامن الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية من جهة رابعة.

قائمة المصادر

- قائمة المصادر باللغة العربية:

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

١. الأصفر، هشام مفتاح، (٢٠١١)، دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي دراسة حالة مصر ١٩٥٢-١٩٨١، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي.

٢. البرناوي، سالم حسين عمر، (١٩٩٩)، القضية الفلسطينية دراسة سياسية وثائقية، د.م، بنغازي.

٣. حماد، مجدي، (٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، تشرين الثاني.

٤. السادات، أنور، (١٩٧٨)، البحث عن الذات قصة حياتي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة.

٥. السادات، جيهان، (٢٠٠٩)، أملي في السلام، دار الشروق، القاهرة.

٦. سوليه، روبير، (٢٠١٥)، السادات، ترجمة: أدونيس سالم، الدار العربية للمطبوعات، بيروت.

٧. عرابي، منصور، (٢٠١٥)، محمد أنور السادات، ط٢، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، الجيزة.

٨. كامل، محمد إبراهيم، (١٩٨٧)، السلام الضائع في كامب ديفيد، سلسلة كتاب الأهالي رقم (١٢)، القاهرة.

٩. المجدوب، طه، (١٩٩٣)، حرب اكتوبر طريق السلام، ط٢، د.م، القاهرة، ١٩٩٣.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١. الأسطل، أحمد أحمد مصطفى، (٢٠١٦)، العلاقات السياسية المصرية السعودية وأثرها على القضية الفلسطينية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى.

٢. بسيوني، محمود إبراهيم، (٢٠١٢)، تطور العلاقات المصرية – السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

٣. الحكلوت، فتحي محمد، (٢٠١٢)، أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية ١٩٧٧-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

٤. الزبيدي، بكر حازم إبراهيم، (٢٠١٨)، أحمد عصمت عبد المجيد ونشاطه السياسي والدبلوماسي حتى عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية.

٥. سيف، إبراهيم محمد، (٢٠١٥)، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي الى الربيع العربي ١٩١٧-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله.

٦. عبد الرزاق، أحمد ماجد، (٢٠١٣)، التطورات الاقتصادية وأنعكاساتها الاجتماعية دراسة تاريخية ١٩٧٠-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.

٧. العبود، العنود بنت خالد بن مناحي، (٢٠١١)، مواقف المملكة العربية السعودية من القضايا العربية والإسلامية والعالمية في عهد الملك خالد ١٩٧٥-١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.

٨. العبيدي، أحمد قيس جاسم، (٢٠٢٠)، سياسة مصر الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمي ١٩٩١-٢٠٠١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد.

ثالثاً: الدوريات:

١. جليل، انهار عبد الكريم وعبد الرزاق، أحمد ماجد، (٢٠١٩)، عودة مصر إلى الجامعة العربية ١٩٨٩ وتداعياتها، مجلة ديالى، العدد٧٩، جامعة ديالى.

٢. الشمري، رائد عباس، (نيسان ٢٠١٧)، العلاقات السياسية الأردنية – المصرية (١٩٨٢-١٩٩١م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد٣٢، جامعة بابل.

٣. عبيد، منى حسين، (٢٠١٧)، العلاقات الليبية – المصرية ١٩٦٩-٢٠٠٥، مجلة الأستاذ، مجلد١، العدد٢٢٣.

٤. علي، سها سليمان، (كانون الثاني ٢٠١٧)، العلاقات الأردنية المصرية (١٩٨١-١٩٨٩)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد١٠، العدد٣٢.

٥. الكيلاني، هيثم، (تشرين الأول ١٩٩٨)، تطور العمليات العسكرية في الجولان حرب ١٩٧٣، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٤.

٦. محمد، أحمد طه، (تموز ١٩٩٤)، الدبلوماسية المصرية في افريقيا بين الأمن والتنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٧، القاهرة.

٧. محمود، فارس تركي، (كانون الثاني ٢٠٠٧)، الساسة الخارجية المصرية ١٩٨١-١٩٩٠، مجلة دراسات إقليمية، العدد٦، مركز الدراسات الإقليمية.

٨. محمود، فارس تركي، (كانون الثاني ٢٠٠٧)، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨١-١٩٩٠، مجلة دراسات إقليمية، العدد٦، جامعة الموصل.

- **List of sources in Arabic:**

First: Arabic and Arabized books:

1. Al-Asfar, Hisham Moftah, The Role of the Military Institution in Political Decision-making, Case Study of Egypt 1952-1981, Al-Fadil Library and Publishing House, Benghazi, 2011.
2. Al-Barnawi, Salem Hussein Omar, The Palestinian Issue, A Political and Documentary Study, d., Benghazi, 1999.
3. Hammad, Magdy, The League of Arab States, An Introduction to the Future, Knowledge World Series, Kuwait, November 2004.
4. El-Sadat, Anwar, In Search of the Self, the Story of My Life, The Modern Egyptian Office for Printing and Publishing, Cairo, 1978.
5. El-Sadat, Jihan, My Hope for Peace, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2009.
6. Soleil, Robert, Sadat, translated by: Adonis Salem, Arab House for Publications, Beirut, 2015.

7. Orabi, Mansour, Mohamed Anwar El-Sadat, 2nd floor, Dar Al-Farouk for Cultural Investments, Giza, 2015.
8. Kamel, Muhammad Ibrahim, The Lost Peace at Camp David, The People's Book Series No. (12), Cairo, 1987.
9. Al-Majdoub, Taha, October War, Peace Road, 2nd floor, d.m., Cairo, 1993.

Second: Letters and Dissertations:

1. Al-Astal, Ahmed Ahmed Mustafa, Egyptian-Saudi political relations and their impact on the Palestinian cause in the period (2000-2015), an unpublished master's thesis, Academy of Management and Politics for Graduate Studies, Al-Aqsa University, 2016.
2. Bassiouni, Mahmoud Ibrahim, The Evolution of Egyptian-Saudi Relations in the Light of Regional and International Changes (1980-2002), an unpublished MA thesis, Faculty of Arts and Humanities, Al-Azhar University, Gaza, 2012.
3. Al-Haklut, Fathi Muhammad, The Impact of the Peace Process in the Middle East on Egyptian-Syrian Political Relations 1977-2004, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts and Humanities, Al-Azhar University, Gaza, 2012.
4. Al-Zubaidi, Bakr Hazem Ibrahim, Ahmed Esmat Abdul Majeed and his political and diplomatic activities until 2001, an unpublished MA thesis, College of Arts, Iraqi University, 2018.
5. Seif, Ibrahim Muhammad, Egypt's foreign policy and the Palestinian cause from the monarchy to the Arab Spring 1917-2013, unpublished MA thesis, Ibrahim Abu-Lughod Institute for International Studies, Birzeit University, Ramallah, 2015.
6. Abdul Razzaq, Ahmed Majid, Economic developments and their social repercussions, a historical study 1970-1981, an unpublished PhD thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2013.

7. Al-Aboud, Al-Anoud bint Khalid bin Manahi, The Positions of the Kingdom of Saudi Arabia on Arab, Islamic and International Issues in the Era of King Khalid 1975-1982, Unpublished Master's Thesis, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, 2011.
8. Al-Obaidi, Ahmed Qais Jassem, Egypt's foreign policy towards the regional neighbors 1991-2001 historical study, unpublished master's thesis, College of Education / Ibn Rushd for Human Sciences, University of Baghdad, 2020.

Third: Periodicals:

1. Jalil, Abdel Karim and Abdel Razzaq collapsed, Ahmed Maged, Egypt's return to the Arab League 1989 and its repercussions, Diyala Magazine, Issue 79, Diyala University, 2019.
2. Al-Shammari, Raed Abbas, Jordanian-Egyptian Political Relations (1982-1991 AD), Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, No. 32, Babylon University, April 2017.
3. Obaid, Mona Hussein, Libyan-Egyptian Relations 1969-2005, Al-Professor Magazine, Volume 1, Issue 223, 2017.
4. Ali, Suha Suleiman, Jordanian-Egyptian Relations (1981-1989), Journal of Historical and Civilization Studies, Volume 10, Issue 32, January 2017.
5. Al-Kilani, Haitham, The Evolution of Military Operations in the Golan Heights, 1973 War, International Policy Journal, No. 134, October 1998.
6. Muhammad, Ahmed Taha, Egyptian Diplomacy in Africa between Security and Development, International Politics Journal, No. 117, Cairo, July 1994.

7. Mahmoud, Faris Turki, Egyptian Foreign Politicians 1981-1990, Journal of Regional Studies, No. 6, Center for Regional Studies, January 2007.
8. Mahmoud, Faris Turki, Egyptian Foreign Policy 1981-1990, Journal of Regional Studies, Issue 6, Mosul University, January 2007.